سلطة جودة البيئة

تقرير سلطة جودة البيئة

حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

مقدم إلى السيد مكارم ويبسون

المقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967

2015 – 2014

مقدمة ،،،

تعاني الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، من إجهاد حاد للبيئة يتمثل في التلوث والاستنزاف الكبير للموارد والمصادر الأولية والطبيعية. ويشكل الاحتلال الإسرائيلي، بما يقوم به من أعمال حربية وأمنية، مصدرًا خطيرًا للتلوث الحاد للبيئة الفلسطينية؛ بالإضافة إلى التلوث الحاصل من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية؛ والتلوث العابر للحدود والقادم من دولة إسرائيل.
في العام 2014 – 2015 استمرت إسرائيل في نشاطاتها المدمرة للبيئة الفلسطينية، سواء كان ذلك من خلال التلويث الذي تحدثه في الأراضي الفلسطينية، أو من خلال استغلالها للمصادر الطبيعية الفلسطينية. وهناك أكثر من دليل على ذلك. ويوجد الكثير من الحقائق التي تؤكد أن إسرائيل تمارس هذه النشاطات في إطار خطة أو سياسة عامة.
إن إقدام إسرائيل على القيام بهذه العمليات بشكل واسع النطاق ينطوي على انتهاك خطير للقوانين والأعراف ؛ إذ ينطوي على إحداث ضرر شديد واسع النطاق وطويل الأجل على البيئة الطبيعية الفلسطينية، يتعذر إصلاحها، ويحتمل أن يؤدي إلى منع إمكانية إعادة إصلاحها؛ حيث تم تدمير المناطق الطبيعية البكر وإلحاق الضرر بنظم أيكولوجية مهمة.

إن قواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد قانون حقوق الإنسان الخاصة منها بحق الإنسان بالبيئة، وقواعد قانون البيئة الدولي نجدها تُنْتَهَك انتهاكًا جسيمًا وخطيرًا في الأراضي الفلسطينية.

في هذا التقرير سوف نتعرض إلى التلويث، والاستغلال الحاصل لعناصر البيئة الأحيائية وغير الأحيائية والتي تتمثل في البيئة الأرضية والبيئة المائية والبيئة الهوائية والكائنات الحية النباتية والحيوانية. ولأهمية ما تتعرض إليه المصادر الطبيعية الفلسطينية من استغلال جائر يصل إلى حد النهب والسلب؛ فإن التقرير سيخصص قسمًا خاصًا للمصادر الطبيعية، وسيتعرض لبعض مواضيع ذات أهمية الخاصة، أو ذات حساسية خاصة، مثل الآثار البيئية للعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، والوضع البيئي في أراضي الغور والبحر الميت.

إذا فالتقرير يغطي حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (دولة فلسطين الواقعة تحت الاحتلال بكل مكوناتها الإقليمية (الضفة الغربية لنهر الأردن بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة)) ليغطي الفترة الزمنية 2014 – 2015.

وقد اعتمد التقرير بالدرجة الأولى على التقارير الشهرية للمكاتب الإقليمية لسلطة جودة البيئية في المحافظات، والتي كانت تقوم بعملية رصد ميداني مستمرة لكل الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية؛ بالإضافة إلى تقارير خاصة

ببعض عناصر البيئة أو بعض الحالات البيئية المعدة والصادرة عن جهات فلسطينية ذات علاقة؛ بالإضافة إلى تقرير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمنظمات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية.

القسم الأول: البيئة الأرضية

أولا: المحافظات الشمالية " الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة"

بالرغم من وجود العديد من صور وأشكال الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الأرضية في فلسطين، إلا أن أهم انتهاك يمكن وصفه بأنه منظم ويأتي ضمن خطة وسياسة عامة، يتمثل في تلويث البيئة الأرضية بالنفايات الصلبة والنفايات والمواد الخطرة، سواء تلك التي يتم تهريبها من الأراضي الإسرائيلية، أو من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضفة الغربية؛ فقد واصلت إسرائيل في العام 2014 عمليات التهريب المنظمة للنفايات والمواد الخطرة والصلبة من الأراضي الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية. كما واصل المستوطنون المنتشرون في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية بإلقاء نفاياتهم في الأراضي الفلسطينية، دون أي مقيدات أو اعتبارات بيئية أو صحية، وإقامة مكبات النفايات العشوائية على حساب ألاف الدونمات من الأراضي الزراعية.

ولا نستطيع هنا أن نقوم بعمليات فصل بين الانتهاكات التي تمارسها إسرائيل بخصوص تلويث البيئة الفلسطينية بالنفايات الصلبة، وتلك الخاصة بتلويث البيئة الفلسطينية بالنفايات والمواد الخطرة؛ فالتخلص من النفايات الإسرائيلية، سواء الخطرة أو الصلبة، يتم بالتوازي وبشكل مختلط لا يمكن معه إقامة خط فاصل بين هذا وذاك؛ فكل المواقع يتم استخدامها للتخلص من مختلف النفايات الإسرائيلية مهما كان مصدرها، ويتم بشكل مكثف ودون مراعاة لأي اعتبارات صحية أو بيئية.

تنتشر في أراضي المحافظات الشمالية (الضفة الغربية والقدس) ما لا يقل عن 34 مكبًا للنفايات الإسرائيلية، تلتهم آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية وتؤثر بيئيا على عشرات الألف من الدونمات من الأراضي الزراعية؛ بالإضافة إلى التلويث الشديد التي تحدثه هذه المكبات للمياه الجوفية والمياه السطحية ومجاري الوديان ومياه الأمطار والينابيع.

وإذ نرفق التقرير الذي قام بإعداده "مركز المعلومات" التابع لهيئة شؤون الجدار والاستيطان، والذي يشمل على تفصيل لهذه الانتهاكات– فإننا نبين فيما يلي أهم هذه الانتهاكات:

1. منطقة شرق قرية إذنا في محافظة الخليل؛ حيث يتم يوميًا نقل عشرات الأطنان من النفايات الإسرائيلية الخطرة إلى تلك المنطقة، والتي تحتوي في أغلبها على نفايات إلكترونية وكهربائية، والتي تشكل الكمية الأكبر من تلك النفايات؛ بالإضافة إلى بقايا دهان أصباغ، ومواد لاصقة، وزيوت وشحوم معدنية؛ وعبواتها الفارغة أو المتلفة أو منتهية الصلاحية؛ وبقايا مبيدات زراعية وكيماوية، وعبواتها الفارغة والمتلفة؛ وبطاريات وإطارات المركبات؛ ومعادن الألمنيوم والنحاس؛ والأقمشة، والبلاستيك، والمطاط الناتج عن مختلف العمليات الصناعية أو التجارية أو المركبات.

تنتشر هذه النفايات في مناطق واسعة من قرية إذنا وهي مناطق زراعية عالية القيمة، تقدر بمئات الدونمات من الأراضي الزراعية والقريبة جدًا من المناطق السكنية؛ حتى إن بعضًا من أكوام هذه النفايات يتم تجميعها بمحاذاة جدار مدرسة إذنا الأساسية؛ ويتم التعامل معها من خلال حرقها واستخلاص المعادن منها؛ ثم إعادة بيع هذه المعادن إلى جهات إسرائيلية وكذلك تتم عمليات طحن المواد البلاستيكية.

2. مناطق غرب محافظة رام الله والبيرة في الأراضي الزراعية لقرى رنتيس وشقبا وبدرس وشبتين وقبيا ونعلين، وغيرها من قرى تلك المنطقة، التي تتكدس في أراضيها الزراعية أكوام هائلة من النفايات والمواد الخطرة الإسرائيلية، والتي يكون أغلبها نفايات إنشائية من مناطق صناعية وتجارية؛ مختلطة بكميات كبيرة من الزيوت والشحوم والعبوات الفارغة للمواد الخطرة والكيماوية؛ وكميات كبيره من النفايات الطبية الناتجة عن مراكز الاستشفاء سواء في المستوطنات القريبة من الموقع أو في الأراضي الإسرائيلية؛ بالإضافة إلى كميات كبيرة من مخلفات المركبات المشتملة على البلاستيك والإسفنج والمطاط والزيوت؛ وقطع الغيار التالفة وهياكل المركبات وغيرها؛ أضف إلى ذلك مخلفات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، وبخاصة الصوف الصخري وغيرها من المخلفات التي تنتشر على شكل أكوام كبيرة في مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والوديان ومجاري مياه الأمطار التي تحولت إلى أماكن إلقاء وحرق لهذه النفايات.

تقدر كميات النفايات المتراكمة في إحدى المواقع، بالقرب من قرية شقبا، بحوالي أربعمائة ألف طن، جلّها إما أن يكون من مناطق مدينة تل أبيب ورشون لستيون في إسرائيل أو مستوطنات "موديعين عليت وكريات سفير ومتتياهو وهشمونئيم وبركان"؛ وكلها مناطق صناعية تقوم بالتخلص من النفايات من خلال التعاقد مع شركات نقل إسرائيلية يملكها عرب إسرائيليون يدفعون أموالا لأصحاب الأراضي في تلك المناطق، من أجل استقبال هذه النفايات، وهم يجهلون مستوى خطورة هذه النفايات. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال حادثة ضبط شاحنة النفايات في تلك المنطقة، بتاريخ 8 آذار 2015م، حيث قال سائق الشاحنة المضبوطة، في محضر إفادته، بأنه "ينقل النفايات من المصانع من منطقة رشون في إسرائيل، ويتوجه بها إلى منطقة شقبا، بالقرب من رام الله، ليتم تفريغها هناك". وقد ذكر في محضر الإفادة بأنه لوحده قام بنقل حوالي عشرين شاحنة نفايات من داخل إسرائيل إلى منطقة شقبا.

3. مكب النفايات الخطرة في منطقة فصايل بالقرب من مدينة أريحا، المعروف إسرائيليا بـ"مكب تفلان". هذا المكب تمارس فيه إسرائيل عمليات التخلص ودفن النفايات والمواد التي تقوم بجلبها من المدن الإسرائيلية؛ وهي بذلك تستخدم نقاط تجميع لهذه النفايات مقامة في مستوطنات المحافظات الشمالية (الضفة الغربية والقدس)؛ حيث يتم تجميع هذه النفايات في محطات ترحيل، ثم يتم نقلها لمكب النفايات في فصايل؛ وبعض هذه النفايات يتم تهريبها إلى مكبات للنفايات الفلسطينية؛ ويمكن الاستدلال على ذلك من شاحنة النفايات التي تم ضبطها بتاريخ 3 تموز 2014؛ حيث يقول صاحب الشاحنة في محضر الإفادة: "يوجد لدينا محطة تجميع نفايات في مستوطنة بركان، ونقوم هناك بفصل النفايات، ونقوم بتحميلها إلى مكب تفلان الواقع على حدود الأردن". المعلومات بخصوص هذا المكب قليلة؛ نظرًا للسرية التي تتعامل بها إسرائيل بخصوص هذا المكب.

4. مكب نفايات جيوس في محافظة قلقيلية. هذا المكب مخصص لنفايات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة قلقيلية، مثل 'تسوفين، وألفيه منشيه، ومجمع مستوطنات شمرون، ومعاليه، جنات ، وكارنيه'؛ بالإضافة إلى النفايات الصناعية المهربة من الأراضي الإسرائيلية ومخلفات الجيش الإسرائيلي. ويقع على بعد 2كم من قرية جيوس (من الجهة الجنوبية)، وعلى بعد 1.5كم من قرية عزون الشمالية (من الجهة الشمالية)، وتحديداً على الطريق العام الواصل بين القريتين. وأقيم هذا المكب على أراضي جيوس الجنوبية الشرقية؛ وتحديداً على حوض رقم (2)، بمحاذاة طريق طولكرم – قلقيلية الرئيس عام 1980م. وتبلغ مساحة المكب حوالي خمسة وعشرين دونمًا.

أثبتت تحاليل سلطة جودة البيئة وجود 17 مادة كيميائية موجودة في المكب، من ضمنها مواد محرمة دولياً ، تؤثر بشكل مباشر على الغطاء النباتي والثروة الحيوانية في المنطقة ؛ بالإضافة إلى أنها تؤثر مستقبلاً على المياه الجوفية، كذلك البيئة الخارجية بشكل عام، ومن بين هذه المواد السامة : الإسبست، وفكتين، وبيروكسين، والبوتاسيوم العضوي، والفتاليت، والميتوليت. وعلى الرغم من إغلاق المكب رسميًا من قبل الإسرائيليين إلا أن عمليات تخلص ودفن من النفايات مازالت تجري بالمكب؛ كما إن وجود هذه النفايات دون إزالتها يشكل ضررًا بيئيًا خطيرًا.

5. مكب نفايات أبو ديس: أنشئ في العام 1981 لخدمة المستوطنات المحيطة بمدينة القدس بصفه عامة؛ ومستوطنة معالي أدوميم وكيدار بصفه خاصة، وهو يعتبر من أخطر مواقع النفايات في الضفة الغربية. وتبلغ مساحة الأراضي المصادرة لصالح هذا المكب 1200 دونم من أراضي أهالي أبو ديس. ويحتوي المكب على كميات ضخمه جدًا من النفايات الصلبة والخطرة التي تراكمت مع مرور الزمن؛ بالإضافة إلى بركة العصارة الناتجة عن المكب، والتي تكونت في الأراضي الواقعة أسفل المكب، مشكِّلَةً ضررًا بيئيًا خطيرًا. وعلى الرغم من وجود قرار لمحكمة الاحتلال بإغلاق المكب؛ إلا أنه مازال قيد الاستخدام.

6. صادقت "اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء" الإسرائيلية في بداية العام 2013 على قرار مصادرة حوالي 500 دونم من أراضي بلدتي العيسوية وعناتا في المنطقة المعروفة بـ"وادي قاسم" (وادي اوغ)؛ بهدف إقامة مكب نفايات إسرائيلي (موقع دفن نفايات خاملة ومعالجة نفايات جافة). وقد حددت المدة الزمنية للمشروع، بعشرين عامًا ليتم تحويلها لاحقًا إلى حدائق عامة؛ بهدف استخدامها كمنطقة وصل جغرافي بين مخطط " E1"، مع مدينة القدس؛ حيث يستهدف المشروع ردم منطقة الوادي، التي تعود ملكية أراضيه إلى أهالي قريتي العيسوية وعناتا؛ هذا الردم سيكون من خلال جلب النفايات الصلبة من المدن الإسرائيلية داخل إسرائيل، ومن المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي دولة فلسطين المحتلة عام 1967؛ بحيث يؤدي إلى ردم الوادي بالكامل؛ تمهيدًا لإقامة حديقة لصالح بلدية الاحتلال في القدس.

7. مكب مستوطنة شيلو متسيور المزدوج على أراضي قرية الجفتلك في محافظة أريحا والأغوار: يضم هذا الموقع مجمعًا ضخمًا للنفايات السائلة والصلبة. وقد أنشئ منذ العام 2003 ويستقبل النفايات من عموم مستوطنات الضفة الغربية، والنفايات المهربة من إسرائيل. وتقدر مساحة هذا المكب بحوالي 253 دونمًا من الأرض؛ ويحتوي

المجمع أيضا على ثلاث برك ضخمة لتجميع النفايات السائلة من المستوطنات المحيطة. ويعتبر هذا الموقع منطقة عسكرية مغلقة، لا يسمح للفلسطينيين الاقتراب منه؛ لذلك لا تتوفر معلومات وبيانات كافية عن هذا الموقع.

8. مكب كسارات أبو شوشة (قوصين): يعتبر من أهم مكبات النفايات الإسرائيلية، سواء تلك القادمة من الأراضي الإسرائيلية أو التي تنتجها المنطقة الصناعية في مستوطنة قدوميم المجاورة والمعروفة بالمنطقة الاستيطانية "براون". والمكب عبارة عن جزء من كسارة أبو شوشة المقامة غرب مدينة نابلس، على بعد خمسة كيلو مترات. وقد استولت قوات الاحتلال الإسرائيلي على ثلاثين دونم من أراضي الكسارة منذ عام 2002؛ بهدف تحويلها إلى مكب نفايات والموقع عبارة عن جرف كبير ناتج عن قطع صخري هائل يصل عمقه إلى سبعين مترًا؛ وهو فعليًا يستقبل نفايات من المدن الإسرائيلية، ومن المستوطنات المحيطة. وأكبر تأثير بيئي مباشر لهذا المكب هو السحب الضخمة من الدخان الأسود الناتجة عن انتشار الحرائق به بشكل كثيف، والتي تغطي سماء كل المنطقة؛ فعلى سبيل المثال: في منتصف ليله الأحد الموافق 2014/6/22م، اندلع حريق هائل أتى على المكب بأسره، عدا المنطقة المخصصة لدفن الكتب الدينية اليهودية؛ واستمرت البؤر المشتعلة فيه يومين كاملين؛ واستمر انبعاث الدخان الأسود الملوث ثلاثة أيام.

بالإضافة إلى المواقع الرئيسية المذكورة أعلاه، تنتشر أيضًا عشرات مواقع النفايات الصلبة والخطرة الإسرائيلية في كل أراضي المحافظات الشمالية (الضفة الغربية والقدس)، وفي حدود المستوطنات، مثل مناطق دير سامت، والمناطق المجاورة في غربي محافظة الخليل؛ وقرية بتير غربي بيت لحم؛ وكفر لاقف في منطقة قلقيلية؛ وقرى شوفة، وكفر جمال، وفلامية في منطقة طولكرم؛ وقريتي جماعين، وعينابوس في محافظة نابلس؛ والمكب بموقع كسارة "البجة" في بلدة الرام من ضواحي القدس. وتستمر محاولات تهريب النفايات الصلبة والنفايات والمواد الخطرة في كل المواقع الفلسطينية بوسائل وطرق مختلفة.

ثانيا: المحافظات الجنوبية "قطاع غزة "

تتفاقم مشكلة النفايات الصلبة والخطرة في قطاع غزة؛ نتيجة الحصار المفروض منذ سبعة سنوات؛ فآليات جمع النفايات تحتاج إلى صيانة مستمرة؛ وفي كثير من الأحيان لا توجد قطع غيار؛ ما يؤدي إلى توقف عدد كبير من هذه الآليات عن العمل، وعدم القدرة على استبدالها باليات أخرى؛ كما إن العمر الزمني لهذه الآليات جعلها متهالكة ولا تقوم بمهامها بالكفاءة المطلوبة. ومن أهم المشكلات التي تعيق خدمات النفايات الصلبة في قطاع غزة: نقص الوقود لتشغيل آليات جمع النفايات والتخلص منها؛ فبلدية غزة تمتلك حوالي 58 مركبة وآلية؛ وتحتاج إلى ما يزيد عن خمسين ألف لتر وقود شهريًا، وهي تحاول التغلب على هذه المشكلة من خلال تشغيل العربات التي تجرها الحيوانات.

كما إن الحصار يعيق إقامة المشاريع الإستراتيجية، مثل: مكبات النفايات الصحية؛ وذلك نتيجة عدم القدرة على إدخال المواد والأدوات والمعدات الأساسية لإقامة مثل هذه المنشآت. أضف إلى ذلك فقدان أنظمة فصل النفايات الخطرة والكيماوية والطبية عن النفايات الصلبة؛ ما يؤدي إلى التعامل مع كل هذه المكونات بنفس الطريقة وجمعها في أماكن تجميع النفايات والتي هي أصلا تفتقر إلى أدنى متطلبات السلامة البيئية والصحية.

وتشكل النفايات الطبية في قطاع غزة تحديًا؛ لفقدان كل متطلبات التعامل معها؛ نتيجة الحصار المفروض. وخلال العام 2014 تكدست أطنان من النفايات الطبية في ساحة المراكز الطبية؛ وعندما يتم التعامل معها فإنه يتم التخلص منها في أماكن التخلص من النفايات الصلبة؛ فتختلط بها، وتشكل مشكلة بيئية حادة وخطرة.

وقد زادت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة من مشكلة النفايات الصلبة والتي يتم تفصيلها في التقرير الخاص بالآثار البيئية للحرب الأخيرة على غزة، والذي نرفقه مع هذا التقرير.

القسم الثاني: البيئة المائية

تحتوي البيئة المائية على ثلاث مكونات وهي: المياه، والمياه العادمة (الصرف الصحي)، والبيئة البحرية.

أولا: المياه استنزاف للمصادر الطبيعية

تعدُّ الانتهاكات الإسرائيلية بخصوص المياه من أهم الانتهاكات الخاصة باستغلال المصادر الطبيعية للبيئة الفلسطينية. وهي تشتمل على نشاطات تتمثل في: حرمان الفلسطينيين من الحصول على حقهم الطبيعي من المياه؛ وعدم تمكين الفلسطينيين من الوصول إلى مصادر المياه والسيطرة عليها، وفرض رقابة إسرائيلية صارمة عليها؛ ومنع الفلسطينيين من إعادة تأهيل منشآت المياه، مثل الآبار الارتوازية، وبرك تجميع مياه الأمطار؛ ومنع إقامة السدود على الوديان، وهدمها في كثير من الأحيان؛ وعدم السماح للمواطنين من إقامة شبكات المياه. وتقوم إسرائيل بعملية استغلال جائر للمياه الفلسطينية؛ وهي تتنكر للحقوق الفلسطينية بمصادر المياه الجوفية والسطحية، وتمنع الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم من هذه المياه. ويمكن تحديد أهم الانتهاكات الإسرائيلية في مجال المياه بما يلي:

الانتهاكات الإسرائيلية بخصوص المياه السطحية والبحر الميت

1: حوض نهر الأردن

استمرت إسرائيل في العام 2014 بمنع الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المائية من نهر الأردن، والتي تقدر بحوالي 250 مليون متر مكعب، وفق خطة المياه الموحدة لنهر الأردن المعروفة بـ"خطة جونستون"، وهي تقوم بإجراءات تؤدي إلى نضوب مياه نهر الأردن؛ ما يؤدي إلى إحداث تأثيرات بيئية ضارة بالطبيعة البيئية والنظام البيئي في المنطقة، ومن هذه الإجراءات التي تمارسها إسرائيل في حوض نهر الأردن ما يلي:

1. حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الحوض للانتفاع بمياهه وثرواته الطبيعية وحقوق المساواة والمشاركة في إدارة وحماية وتطوير بيئة الحوض، وعلى نفس المستوى مع كافة الأطراف المشاطئة الأخرى.
2. تقوم إسرائيل بعمليات ضخ مياه نهر الأردن من الجزء العلوي من حوض النهر (منطقة الشريعة) عبر محطة الضخ المقامة على الساحل الشمالي الغربي لبحيرة طبريا؛ وتحديدًا في منطقة الطابغة، وتقوم بنقل مياه نهر الأردن إلى منطقة السهل الساحلي وشمال النقب بما يعرف بـ"مشروع مياه الأنبوب القطري"، بمعدل يصل إلى أكثر من 550 مليون متر مكعب، وحوالي 120 مليون متر مكعب يتم ضخها إلى مناطق جنوب بحيرة طبريا وغور بيسان.
3. تقوم إسرائيل بوضع حواجز حديدية عند الساحل الجنوبي لبحيرة طبريا؛ من أجل تحويلها ومنعها من الصب في الجزء السفلي من النهر.
4. تقوم إسرائيل بإلقاء المخلفات الصناعية والزراعية، سواء كانت سائلة أو صلبة، على امتداد الجزء الجنوبي من النهر؛ الأمر الذي أدى إلى إحداث ضرر بيئي كبير وتغير في النظام الطبيعي لتلك المنطقة.

2: حوض بحيرة طبريا

يعتبر حوض بحيرة طبريا جزءًا لا يتجزأ من المجرى الدولي لحوض نهر الأردن، وقد تفردت إسرائيل بهذا الجزء من الحوض، في إقامة محطات لضخ المياه من البحيرة إلى خارج حدودها، لري الأراضي الزراعية على امتداد السهل الساحلي، وصولًا إلى شمالي النقب؛ وفي نفس الوقت، تم إغلاق مخارج الجزء السفلي من نهر الأردن؛ وذلك عند الساحل الجنوبي من البحيرة بواسطة بوابات حديدية.

3: الأودية الموسمية ومجاري مياه الأمطار

تنحدر شبكة واسعة من الأودية الموسمية من مناطق المحافظات الشمالية (الضفة الغربية والقدس) وتصرف مياهها داخل الخط الأخضر شمالًا وغربًا وجنوبًا. وتشكل تلك الأودية مصادر تغذية سنوية للأحواض الجوفية ولبعض مجاري الأودية المتجهة إلى البحر الأبيض المتوسط. وتقدر كميات المياه التي تصرفها مجاري الأودية والتي تنشأ وتتكون معظمها من مساقط الأمطار داخل حدود الضفة الغربية بحوالي 140 مليون متر مكعب، تستغل من قبل الإسرائيليين وقد منع الفلسطينيون من إقامة السدود والحواجز المائية والبحيرات وبرك الجمع المائية وما شابه ذلك على مجاري هذه الأودية، للاستفادة من مياهها الموسمية لأغراض الزراعة؛ حيث يقوم الإسرائيليون بهدم أي مشروع من هذا النوع، وحتى أبسطها؛ وهي برك وآبار الجمع الصغيرة الحجم؛ بالإضافة إلى ذلك نجد تلويثًا شديدًا لهذه الوديان تحدثه المستوطنات الإسرائيلية، من خلال تصريف المياه العادمة الناتجة عنها في تلك الأودية، أو من خلال إلقائها لنفايتها بها؛ وسوف نجد العديد من هذه الحالات عند التعرض لحالات التلويث بالمياه العادمة.

4: حوض البحر الميت

يشكل حوض البحر الميت امتدادًا لحوض نهر الأردن، وجزءًا لا يتجزأ منه. ودولة فلسطين طرف مشاطئ في هذا الحوض. وقد تقلصت مساحة البحر الميت من حوالي 950 كم^2 لتصل في وقتنا الحالي إلى حوالي 637 كم^2 تقريبًا؛ وبالتالي كان معدل تقلص مساحة البحر الميت ما بين خمسة إلى ستة كيلو مترات مربعة سنوياً . وبالرغم من وجود أسباب طبيعية لهذا التقلص مثل، عملية التذبذب السلبي في منسوب المياه والذي بلغ معدله خلال السنوات الأخيرة ما بين 80 إلى 100سنتمتر في السنة، وكذلك التغيرات المناخية التي يشهدها العالم بشكل عام والمنطقة بشكل خاص ، والتي أدت إلى حالة من الجفاف وشح الأمطار ، والطبيعة التكوينية للبحر الميت واختلاف معدلات التبخر ؛ إلا أن أهم أسباب انخفاض منسوب سطح البحر الميت في السنوات الأربعين الأخيرة يرجع إلى إجراءات استمرت إسرائيل بها خلال العام 2014 تتمثل فيما يلي:

1. إنشاء مشاريع المياه الإسرائيلية التي نفذت بهدف استغلال مياه الأنهار التي تصب في البحر الميت لخدمة أغراض التوسع والاستيطان الإسرائيلي، وبخاصة في منطقة النقب، وعلى رأس هذه المشاريع مشروع تحويل مياه مجرى نهر الأردن الذي نفذته الحكومة الإسرائيلية عام 1964؛ حيث ضخت نصف مياهه إلى مناطق في النقب . وقد استمرت عمليات ضخ مياه نهر الأردن في العام 2014 بنفس المعدل السنوي.
2. إنشاء الصناعات الإسرائيلية لاستخراج الثروات الطبيعية في البحر الميت، مثل المغنيسيوم والفوسفات و البوتاس والأملاح المختلفة، والتي تستهلك كمية ضخمة من المياه؛ وهو ما زاد من تدهور المنسوب.
3. ممارسة نشاطات التدريب العسكري في منطقة حوض البحر الميت.
4. بالإضافة إلى ذلك تقوم إسرائيل بحرمان الفلسطينيين من الانتفاع بحقوقهم في البحر الميت ، والتي من أهمها السياحة العلاجية، واستغلال ثروات البحر الطبيعية ، مثل البوتاس والأملاح ، حيث يخسر الفلسطينيون سنويًا نتيجة حرمانهم من هذه الحقوق ما يقارب 1.1 مليار دولار أي ما يعادل 13.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.
5. منع الفلسطينيين من ا لانتفاع بمياه الينابيع الجانبية لمجموعة الفشخة التي يجري أيضًا سرقتها وتحليتها من قبل الإسرائيليين لمصلحة المستوطنات والمرافق الصناعية والسياحية المقامة على سواحل البحر الميت.

ونتيجة لذلك فقد تسببت الانتهاكات الإسرائيلية في حوض البحر الميت بما يلي:

1. فقدان البحر الميت 90% من كمية المياه التي كانت تصل له مما أدى إلى اختلال المعادلة البيئية التي كانت توازن بصورة دقيقة بين كمية المياه التي تصل إلى البحر الميت وكمية المياه التي يفقدها البحر من جراء التبخر والتي كانت تحافظ على مستوى المياه شبه ثابت . وقد أشارت دراسات الموازنة المائية للبحر الميت التي أجرتها سلطة المياه الأردنية أن معدل كميات المياه في السنوات الأخيرة المغذية للبحر الميت من المياه الجوفية والسطحية في الجهتين الغربية والشرقية معا تصل إلى حوالي 450 مليون متر مكعب سنويًا فقط ؛ علمًا بأن حاجة البحر الميت السنوية من المياه يجب أن تصل في معدلها إلى 1250 مليون متر مكعب، والتي تساوي كمية التبخر من سطح ماء البحر الميت، لكي يحافظ على منسوبه دون هبوط، أي أن هناك حاجة إلى ما يعادل 800 مليون متر مكعب سنويًا.

2. تدهور الأنواع النباتية والحيوانية، وخاصة الطيور المهاجرة، وتقطيع أوصال هذا النظام البيئي الحساس.
3. تشكل الحفر البالوعية: حيث إن هناك حوالي 32 حفرة قد تشكلت في السنوات الأخيرة على امتداد الساحل الغربي للبحر الميت، ونجم عنها العديد من الأضرار مثل انهيار بعض الفنادق والمنتجعات السياحية وانهيارات في الشوارع.
4. زيادة ملوحة البحر الميت وتبلور وترسب الأملاح.
5. التأثير السلبي على السياحة والمشهد الجمالي.
6. انخفاض منسوب المياه الجوفية في المناطق المجاورة وتدهور جودتها.

5: وادي غزة

تنشأ وتتكون مياه هذا المجرى بمعظمها من مساقط مياه الأمطار للمنحدرات الجبلية الغربية والجنوبية الغربية لمحافظة الخليل، وتقدر كمياتها بحوالي 35 مليون متر مكعب في السنة، كانت هذه الكميات تشكل تغذية متجددة لحوض وادي غزة وللمياه الجوفية داخل القطاع . وقد أقام الإسرائيليون منشآت تحويلية على مداخل الحوض قبل عدة سنوات. وأدت تلك الإجراءات إلى توقف وصول المياه إلى داخل القطاع نهائيًا؛ الأمر الذي الحق أضرارًا بيئية ومائية جسيمة. وتعدُّ هذه الإجراءات انتهاكات لقانون المياه الدولي، علمًا بأن حوض وادي غزه يشكل مجرى مائيًا مشتركًا، وللفلسطينيين حقوق مشاطئة كاملة في تصريفه السنوي.

الانتهاكات الإسرائيلية بخصوص المياه الجوفية

يتجاوز استخراج المياه الجوفية من قبل الإسرائيليين الحدود المتفق عليها في اتفاقية أوسلو؛ حيث إن هنالك العديد من طبقات المياه الجوفية مستنزفة وتعاني من النضوب؛ ويتجلى هذا النضوب بشكل رئيسي في الجزء الجنوبي من الحوض الشرقي؛ حيث يخضع ذلك الجزء لعمليات ضخ غير محدودة للمياه بواسطة الآبار الإسرائيلية التي تؤثر بشكل مباشر على الآبار الفلسطينية المجاورة. ونتيجة لذلك؛ فإن مستوى المياه الجوفية في هذا الجزء قد تراجع بشكل كبير؛ حيث وصل في بعض الآبار إلى حوالي 70 م خلال السنوات العشر الأخيرة؛ وهذا يشكل تهديدًا كبيرًا لنظام المياه الجوفية في هذه المنطقة.

1. **الحوض المائي الغربي:** يغطي هذا الحوض حوالي 1800كم^2 من مساحة المحافظات الشمالية (الضفة الغربية والقدس)، وتقدر كمي ة التغذية السنوية لهذا الحوض بحوالي 362–400 مليون م^3، ورغم أن 78% من منطقة التغذية لهذا الحوض تقع في المحافظات الشمالية، إلا إن الإسرائيليين استمروا خلال العام 2014 باستغلال مياه هذا الحوض بكميات تتراوح بين 340–430 مليون م^3. ويجب أن نذكر أنه في بعض السنوات وصل استغلال

الإسرائيليين لهذا الحوض بحدود تصل إلى 520 مليون م^3؛ بينما لا يحصل الفلسطينيون من هذا الحوض إلا على حوالي 28 مليون م^3 سنويًا .

2. **الحوض المائي الشرقي:** تبلغ مساحة هذا الحوض حوالي 2700كم^2، يحده من الشرق نهر الأردن والبحر الميت؛ ومن الغرب الحوض الغربي؛ ومن الشمال الحوض الشمالي الشرقي. تتحرك المياه في هذا الحوض باتجاه الشرق؛ حيث تغذي سلسلة من الينابيع مثل ينابيع وادي القلط، والعوج. يبلغ معدل التغذية السنوية لهذا الحوض ما بين 145–185 مليون م^3. استغل الإسرائيليون في العام 2014 مياه هذا الحوض بحدود 150 مليون م^3 (50 مليون من خلال الآبار؛ و 100مليون من خلال الينابيع)، بينما لم يحصل الفلسطينيون إلا على حوالي 53 مليون م^3 "من الآبار والينابيع".

3. **الحوض الشمالي الشرقي:** يغطي هذا الحوض الجزء الشمالي من الضفة الغربية بمساحة تقدر بحوالي 1050كم^2. تتحرك المياه في هذا الحوض باتجاه الشمال، و الشمال الشرقي؛ حيث تغذي العديد من الينابيع داخل إسرائيل مثل ينابيع بيسان، تقدر كمية التغذية السنوية لهذا الحوض بحوالي 100–145 مليون م^3. في العام 2014 استغل الإسرائيليون ما مقداره 103 مليون م^3 من مياه هذا الحوض، بينما لم يحصل الفلسطينيون إلا على 23 مليون م^3 فقط.

ثانيا: المياه العادمة

تعتبر الانتهاكات الإسرائيلية الخاصة بالمياه العادمة ثاني أكبر تلويث إسرائيلي للبيئة الفلسطينية، بعد التلوث الناتج عن النفايات الصلبة والخطرة؛ وتختلف درجة خطورة التلوث الحاصل من المياه العادمة تبعًا لمصدرها؛ فيما إذا كان من المناطق الصناعية الإسرائيلية أو المناطق الزراعية والسكانية؛ إلا أنه، وكما هو حاصل في موضوع النفايات الصلبة والسائلة، فإنه في تحديد هذه الانتهاكات لا يمكن الفصل بين التلوث الناتج عن المياه العادمة الناتجة عن التجمعات الاستيطانية السكانية والزراعية، أو تلك الصناعية. وقد أوجز التقرير المرفق الذي أعده مركز المعلومات في هيئة الجدار هذه الانتهاكات فيما يلي:

1. وادي كيدرون – وادي النار في محافظة القدس: يعتبر هذا الوادي من أهم الأودية التاريخية في فلسطين على الصعيد المائي والزراعي، والسياحي، يبدأ من منطقة القدس في الجزء الجنوبي الشرقي منها حتى يصل إلى البحر الميت. استمرت إسرائيل خلال العام 2014 بضخ المياه العادمة في مجرى وادي النار منذ عام 1948 مسببة التلوث والتسمم لماء الوادي ولمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي تطال تجمعات في القدس وبيت لحم، وصولًا إلى البحر الميت، ويتم ضخ هذه المياه من منطقة تلبيوت في القدس الغربية. وبحسب المصادر الإسرائيلية فإنه يتم ضخ ما يقارب (10.2) مليون متر مكعب من إجمالي المياه العادمة للقدس، المقدرة بحوالي (17.5)

مليون متر مكعب سنويًا. وفي إشارة مباشرة لاستهداف إسرائيل للبيئة الفلسطينية؛ فقد قامت بإنشاء شبكة صرف صحي مغطاة لمجرى الوادي من بداية القدس الغربية وحتى حدود أراضي السواحرة الشرقية، وتحديدًا حتى مسار جدار الضم والتوسع؛ حيث تترك المياه العادمة لتجري في مجرى الوادي المكشوف مكونة مستنقعات كبيرة من المياه العادمة؛ ما يؤدي إلى إحداث ضرر بيئي خطير يؤثر على مياه الوادي التي أصبحت غير صالحة للشرب أو الزراعة وتلويث كل الأراضي في تلك المنطقة. ومن خلال البحث الميداني نجد أن هذا الانتهاك يعتبر أخطر انتهاك إسرائيلي في مجال تلويث البيئة الفلسطينية بالمياه العادمة.

2. منطقة عين فارس في محافظة بيت لحم، وهي مصدر مائي ذات أهمية تاريخية، ويستفيد منه أهالي المنطقة. استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في العام 2014 باستهداف هذه المنطقة بكميات كبيرة من المياه العادمة؛ حيث تقوم مستوطنة بيتار عليت بضخ المياه العادمة الناتجة عن مختلف النشاطات في مجرى عين الماء، والذي أدى إلى تلويثها بالكامل؛ حيث كانت هذه العين تشكل مصدرًا أساسيًا للمياه لأهالي المنطقة سواء في حاجاتهم للشرب أو ري المزروعات. وقد أدى تلويث مجرى عين الماء إلى تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الفلسطينية، وجفاف الأشجار والمزروعات في تلك المنطقة، خاصة أشجار الزيتون والعنب؛ وذلك من شدة التلوث التي تعرضت له تلك المنطقة، وانجراف التربة. وقد أكدت الفحوصات المخبرية التي قام بها أهالي المنطقة وجود نسبة تلوث عالية جدًا في مياه العين.

3. برك جوبية للمياه العادمة في محافظة الأغوار الشمالية وطوباس: وهي عبارة عن أربع برك ضخمة، أقامها مستوطنو مستوطنة محولا للتخلص من المياه العادمة. وتقدر مساحة هذه البرك بخمس دونمات أرض، أقيمت وسط أكثر الأراضي خصوبة في فلسطين والتي تشتهر بزراعة النخيل، والمزروعات التي تعتمد على البيوت البلاستيكية؛ ما يؤدي إلى إحداث تلويث شديد للأراضي الزراعية والمزروعات والمياه الجوفية، وتشويه المنظر الجمالي الطبيعي هناك.

4. تصريف المياه العادمة للمستوطنات إلى وادي قانا في محافظة سلفيت: يمتد وادي قانا على مساحة قد تصل إلى عشرة آلاف دونم أرض من شمال بلدة دير استيا من محافظة سلفيت، ويحتوي على عدد من عيون الماء، كما يشكل مجرى ماء طبيعيًا لمياه الأمطار التي تتجمع به بكميات كبير ة نتيجة المساحات الشاسعة التي تنحدر نحو الوادي. وتستهدف سلطات الاحتلال الوادي بشبكة الصرف الصحي والمياه العادمة للمستوطنات السبعة المقامة على السفوح الجبلية المحيطة بالوادي وتوجهها إلى مسار الوادي التاريخي، ملوثة بذلك الأراضي الزراعية المحيطة، بالتزامن مع إنشائها آبار تجميع وشبكة لضخ مياه الوادي العذبة قبل تلوثها ، وتغذية المستوطنات بها . وتصل الوادي مياه عادمة من مستوطنات عمنوئيل، نفي أورانيم، كارني شومرون، جينات شومرون، معالي شومرون، وياكير ونوفيم. وقد تأثرت أراضي القرى المحيطة بالوادي نتيجة هذا التلوث مثل أراضي جنصافوت ودير استيا وكفر ثلث و سنيريا.

5. المياه العادمة لمستوطنة بركان الصناعية: تعتبر مستوطنة بركان تجمعًا صناعيًا خطرًا، ويوجد به أكثر من 150 صناعة، تتباين بين خطرة، إلى خطرة جدًا، خاصة أنها صناعات تتعلق بالأصباغ والجلود والكيماويات، وهي

مواد مصنفة صناعيًا بأنها شديدة الخطر؛ لأنها كيماوية ناتجة عن معادن ثقيلة كالزرنيخ والرصاص وغيرها . وكل هذه الصناعات أو أغلبها، يمنع إقامتها في الأراضي الإسرائيلية، أو هي تستغل اختلاف الإطار التشريعي الذي يحكمها في المستوطنات ، بحيث تكون القيود الصحية البيئية شبه منعدم ة؛ فتتخلص مستوطنة بركان من المياه العادمة الناتجة عن الصناعات الخطرة فيها بالأراضي الفلسطينية المحيطة بالمستوطنة، مشكلة بذلك واديًا من هذه المياه يجري طول أيام السنة، ويلوث كافة الأراضي المحيطة به الخاصة بقرى بروقين وحارس مدخل بلدة قراوة بني حسان. وبالرغم من وجود محطة معالجة في المستوطنة، إلا أنها لا تعمل بالكفاءة المطلوبة؛ حيث تؤكد الفحوص المخبرية أن المياه العادمة الخارجة من مستوطنة بركان عالية التلوث.

وفي انتهاك من نوع آخر للبيئة الفلسطينية فإن الاحتلال الإسرائيلي إما أن يمنع إقامة منشآت الصرف الصحي الفلسطينية أو يقوم باستغلالها دون وجه حق. ويمكن في ذلك ذكر الحالتين التاليتين:

1. منع الاحتلال الإسرائيلي إقامة محطات معالجة المياه العادمة، وخاصة محطة معالجة المياه العادمة في سلفيت؛ فقد رفضت الإدارة المدنية الإسرائيلية الموافقة على إقامة محطة تنقية للمياه العادمة في سلفيت، رغم وجود تمويل خارجي، ومنع استكمال بناء محطة معالجه المياه العادمة في المنطقة الوسطى من قطاع غزة.
2. سلطات الاحتلال تجبر محطة البيرة لمعالجة المياه العادمة على استقبال المياه العادمة الناتجة عن مستوطنة بسغوت شرق البيرة، وكذلك المياه العادمة الناتجة عن معسكر كوخاب يعقوب والتي يعتقد أنها تحتوي على مواد خطرة.

بالإضافة إلى هذه الحالات الرئيسية، هناك عشرات الحالات الأخرى التي يتم من خلالها تلويث البيئة الفلسطينية بالمياه العادمة على مختلف أنواعها.

ثالثا: البيئة البحرية

يبين التقرير المرفق الأضرار البيئية التي لحقت البيئة البحرية في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) نتيجة العدوان الإسرائيلي الأخير؛ إلا أنه، وبصفة عامة، فإن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة الحصار الذي يفرضه على قطاع غزة، ينتج أثرًا بيئيًا خطيرًا على البيئة البحرية وتتمثل هذه الممارسات فيما يلي:

1. عدم السماح بإقامة محطات معالجة المياه العادمة، أو عدم السماح بإدخال مستلزمات إقامة هذه المحطات وصيانتها يؤدي إلى إكراه المواطنين على تصريف المياه العادمة الناتجة عن مختلف استخداماتهم اليومية إلى البحر.

2. يؤدي الحصار إلى إضعاف الإمكانيات الخاصة بالتعامل مع النفايات الصلبة والنفايات والمواد الخطرة؛ ما يؤدي إلى وصولها إلى البحر وتلويث البيئة البحرية هناك.

القسم الثالث: البيئة الهوائية:

إن من أهم الانتهاكات الإسرائيلية في مجال البيئة الهوائية يتمثل في الغازات الخطرة والدخان والغبار التي تنتجها المناطق الصناعية في المستوطنات الإسرائيلية؛ حيث تقع هذه الم ستوطنات في المناطق المصنفة (ج) حسب اتفاق أوسلو؛ وهي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. وهناك ما لا يقل عن سبع مناطق صناعية إسرائيلية تم إقامتها في أجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية، ويتم إدارتها بالكامل من قبل الإسرائيليين، وفي غياب تام للسلطة الفلسطينية أو أي جهة مراقبة أخرى. والجدول التالي يبين أهم هذه المجمعات الصناعية وتوزيعها في المحافظات والصناعات التي تحتويها:

المحافظة	اسم المستوطنة	المصنع للمنتج
رام الله	عطروت	مصنع ألمنيوم، مصنع صفائح حفظ المواد الغذائية ومصنع بلاستيك
	جفعات هداسا	مصنع بلاستيك
	كفروت	مصنع أفوكادو
	نيلي	مصنع ألمنيوم
	حلميش	مصنع جلود
الخليل	كريات أربع	مصنع كحوليات
	سيراميكس	مصانع غير معروفة الاسم
نابلس	هومش	مصنع ألمنيوم
		مصنع منظفات كيماوية
	ألون موريه	مصنع ألمنيوم
		مصنع تعبئة مواد غذائية
		مصنع دهانات منزلية
	شيلو	مصنع ألمنيوم
		مصنع جلود
	إيتمار	مصنع ألمنيوم
	ماجدولين	مصنع دهانات منزلية
		مصنع جلود
		مصنع بلاستيك

جنين	جنانيت	مصنع شمع الإشعال
		مصنع غاز
	الاستيطاني المعروف بجيشوري	مصنع للمبيدات الحشرية
		مصنع شهاف للصوف الزجاجي والأسبستوس
		المصنع للمنتج
		مصنع ألمنيوم، مصنع صفائح حفظ المواد الغذائية ومصنع بلاستيك
		مصنع بلاستيك
		مصنع أفوكادو
		مصنع ألمنيوم
		مصنع جلود
		مصنع كحوليات
		مصانع غير معروفة الاسم
	الصناعي المعروف باسم بركان ويضم أكثر من 80 مصنع	مصنع سجاد بركان
		الصناعات البلاستيكية " لفسكي"
		فايبر تك
		مصنع تخنو تكنو بلاست للتبريد والمكيفات وفتحات التهوية
	لخان الأحمر وتضم أضخم المجمعات الاستيطانية الصناعية	مصنع معدات بلاستيكية
		مصانع مطاط وجلود
		مصانع إكستال للألمنيوم
		مصنع واتيروم لصهر الألمنيوم
		مصنع دوتارا

وتشكل ظاهرة انتقال الصناعات الملوثة من إسرائيل إلى المستوطنات ، وانتشارها بسبب الحوافز المالية ، وضعف إنفاذ اللوائح البيئية ورصدها في المستوطنات – قلقاً متزايداً لدى الفلسطينيين ؛ نظراً لما تشكله من خطر على البيئة الفلسطينية وصحة المواطنين . وقد فاقم حجم المشكلة قيام إسرائيل بترحيل العديد من الصناعات ذات الأضرار البيئية من مناطقها إلى مناطق حدودية.

وتحتوي المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في كافة مناطق الضفة الغربية على أكثر من 160 مصنعًا تتخصص في صناعة الألمنيوم والجلود والبطاريات والبلاستيك والإسمنت والمعلبات الغذائية والفيبرجلاس والمطاط والكاوتشوك والخمور والكرميكا والرخام والمنظفات الكيماوية والغاز والمبيدات الحشرية؛ ومصانع ذات صبغة عسكرية سرية وغير ذلك؛ إضافة إلى المقالع والكسارات.

هذه المصانع ومخلفاتها الصلبة والسائلة والغازية تؤثر على الصحة والبيئة الفلسطينية من حيث استنزاف المصادر الطبيعية، وتلويث المياه، وتدمير الأراضي الزراعية، وتلويث الهواء، إضافة إلى الآثار الصحية من أمراض عضوية ونفسية واقتصادية.

تعتبر الغازات والملوثات الصادرة عن المصانع في منطقة غرب مدينة طولكرم مثل مصنع الدهانات والمواد الزراعية (مصنع غيشوري)، ومصنع البلاستيك، ومصنع الكرتون، والمصنع المتخصص بإنتاج الفلاتر الزراعية (مصنع ياميت)، ومحطة تعبئة الغاز، ومصنع الأقمشة غير المصبوغة، ومصنع إنتاج ألواح الخشب، ومصنع اللوحات الالكترونية – ذات تأثير بالغ السلبية على الهواء الجوي والسكان الفلسطينيين القاطنين بالقرب من تلك المصانع؛ حيث يوجد نحو 50 منزلًا تقع في محيط هذه المصانع. وتحتوي الغازات المنبعثة من هذه المصانع على كميات عالية من أول أكسيد الكربون ؛ بالإضافة إلى مواد أخرى ذات سمية كبيرة من ش أنها التسبب في الأمراض التنفسية العديدة، وحدوث أمراض تقرح غشاء العين، وأمراض جلدية وبثور مختلفة. وقد أكدت إحدى الدراسات أن 77% من السكان المحيطين بتجمع المصانع الذكورة ، قد زاروا العيادات الطبية في المنطقة بسبب تعرضهم لالتهابات مختلفة سببها الملوثات الناتجة من تلك المصانع.

كما تعتبر المياه الناتجة عن بعض هذه المصانع عاملاً أساسياً في تلويث التربة الزراعية ، ومن ثم تلويث النباتات في تلك المنطقة ؛ حيث أدت تلك الملوثات والمخلفات الصناعية إلى إتلاف نحو 300 دونم من الأراضي الزراعية بشكل كامل و إلى إتلاف الثمار والحمضيات المزروعة في تلك الأراضي ، بسبب ارتفاع نسبة الأملاح في تلك الملوثات.

وكذلك، فان المناطق الصناعية في محافظة سلفيت، والتابعة لمستوطنتي بركان وأريئيل، يوجد فيها العديد من الصناعات ذات التأثير الخطر على المواطنين والبيئة ؛ فتنتج منطقة بركان الصناعية سنويًا ما معدله 810 ألف م^3 من المياه العادمة الصناعية والتي تشمل ملوثات خطيرة. وتساهم المنطقة الصناعية في مستوطنة بركان بنسبه عالية في تلويث البيئة الهوائية الفلسطينية؛ بالإضافة إلى ما تنتجه من مياه عادمة ونفايات ومواد خطرة؛ فطبيعة الصناعات التي تتم في تلك المنطقة ينتج عنها غازات كثيفة وذات سمية عالية.

القسم الرابع استغلال المصادر الطبيعية والتراثية:

أولا: استغلال الحجر

تنتشر في أراضي المحافظات الشمالية ما لا يقل عن سبعة كسارات إسرائيلية لاستخراج المواد الحجرية. وتتميز هذه الكسارات بقدرات إنتاجية عالية جدًا تفوق مثيلاتها الفلسطينية مرات مضاعفة. وتنتشر هذه الكسارات في مناطق الخليل والقدس ورام الله وسلفيت؛ وتقدر قدرتها الإنتاجية اليومية بستة ألاف وثلاث مائة طن؛ أي ما يزيد عن مليوني طن سنويًا؛ ما يؤدي إلى استنزاف حاد لمصدر طبيعي هام في الأراضي الفلسطيني، ويشكل مقومًا أساسيًا من مقومات الاقتصاد الفلسطيني، ويؤثر بشكل كبير على التنمية المستدامة، ليس فقط فيما يخص هذا المصدر، وإنما لكافة المصادر المتعلقة به، مثل القضاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية ذات القيمة الزراعية العالية والتي تقدر بآلاف الدونمات من الأراضي، والفتك بالطبيعة والتنوع الحيوي وتدمير نظم بيئية حيوية بكاملها، سواء كانت حيوانية أو نباتية وبكلا الاتجاهين (الإحيائية وغير الإحيائية). والتأثير على خزانات المياه الجوفية نتيجة التفجيرات الهائلة التي تحدثها في تلك الكسارات؛ ما يؤدي إلى خلخلة الطبقات الجيولوجية وفقدان المياه الجوفية.

وقد استمر الاحتلال الإسرائيلي في العام 3014 باتخاذ إجراءات تعسفية ضد أصحاب المحاجر العرب في الضفة الغربية؛ في حين يسهل نشاطات المستوطنين على ذات السياق، كما يحدث مثلاً في منطقة بيت فجار من محافظة بيت لحم.

وترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي إعطاء تراخيص لأصحاب الكسارات والمحاجر العرب، كما تستهدفهم بدفع غرامة مالية عالية جدًا وتصادر معدات تلك الكسارات؛ وتصدر أوامر إغلاق بحقها. ونلاحظ أن محاصرة المحاجر الفلسطينية التي تدار بملكيه فلسطينية ؛ هي أيضًا من الأساليب المنهجة لسلطات الاحتلال، التي تهدف إلى فتح المجال أمام المحاجر التي تسيطر عليها إسرائيل في الضفة الغربية ، لتعظيم ربح الاحتلال ونهب الموارد الطبيعية، كذلك للمساهمة في محاصرة الاقتصاد الفلسطيني.

ثانيا: استغلال المحميات الطبيعية

أفضل مثال يمكن الاستشهاد به بخصوص المحميات الطبيعية هو ما يجري في محمية وادي قانا في محافظة سلفيت؛ حيث يمارس الاحتلال الإسرائيلي إجراءات المنع على السكان الفلسطينيين المجاورين لـ"وادي قانا" ، الواقع إلى الغرب من بلدة دير استيا ، غرب محافظة سلفيت ؛ بالاستفادة من مياهه تحت حجج أنها "محمية طبيعية" ؛ في حين يطلق العنان لمستوطنيه. مياه الأمطار المتدفقة في بطن الوادي يحظر على الفلسطينيين الاستفادة منها من خلال عمل برك طبيعية لحجز المياه لفصل الصيف ، حيث تعاني المنطقة من شح المياه ؛ أو إقامة سدود طبيعية تحجز المياه المتدفقة على امتداد الوادي؛ بحجة أنها تغير من معالم الأرض؛ كما يحظر على الفلسطينيين الاستفادة من الوادي، ولو بزراعة شجرة واحدة؛ بينما يتم استثمار أراضي الوادي من قبل المستوطنين في كل مجالات الحياة،

حتى في إقامة المقابر ؛ ففي الآونة الأخيرة تم إقامة مقبرة جديدة في حدود الوادي تابعة لمستوطنة ياكير المطلة على أراضي وادي قانا، "مساحة الوادي بشكل تقريبي تصل إلى ستة ألاف دونم معظمها تتبع ملكيتها إلى أهالي بلدة دير استيا المحاصرة بمستوطنات من جميع الجهات".

وقد تم إحاطة الوادي بالكامل بالمستوطنات الكبيرة والمناطق الصناعية ، مثل المنطقة الصناعية المسماة "بركان"، وما تشكله من خطر على البيئة الفلسطينية من خلال ما يتم تسريبه من مواد كيماوية خطيرة على الأراضي الفلسطينية. و يقيم الاحتلال مسارات أمنية في بطن الوادي لتركيب أبراج لشركة الكهرباء الإسرائيلية؛ لتزويد المستوطنات بالكهرباء؛ وتتم مصادرة مساحة البرج والطرق الأمنية للبرج، ويحظر على الفلسطينيين استخدامها ؛ ما يضطرهم إلى سلوك طرق وعرة للوصول إلى أراضيهم في الوادي؛ حيث يحظر عليهم شق الطرق؛ كما إن سلطات الاحتلال شرعت خلال عام 2013 –2014 بشق طريق استيطاني في المحمية لربط البؤرة الاستيطانية " ألوني شيلو" بالتجمع الاستيطاني "كدوميم". ورغم وقف العمل في هذا الطريق في شهر أيلول عام 2014م، إلا أن الاعتداءات الإسرائيلية ظلت مستمرة؛ ففي شهر كانون الثاني من العام 2014م، اجتثت الآليات العسكرية التابعة لسلطة حماية الطبيعة الإسرائيلية، وبالتنسيق مع جيش الاحتلال الإسرائيلي، 1000غرسة زيتون في منطقة واد قانا؛ في منطقة عين "البصة". وهي منطقة تعود ملكيتها لثلاث عائلات فلسطينية. هذا بالإضافة إلى تسليم أوامر إخلاء عسكرية للعديد من المزارعين الفلسطينيين في المنطقة؛ بذريعة أن الأراضي المستهدفة هي "محمية طبيعية"؛ وعليه، فإنه يحظر على الفلسطينيين استخدامها. كما قامت جماعات المستوطنين مرارًا وتكرارًا بالاعتداء على المزروعات وفتح أنابيب المياه العادمة القادمة من المستوطنات الإسرائيلية باتجاه الأراضي الزراعية الفلسطينية في المنطقة، والاعتداء على المزارعين.

بالإضافة إلى محمية وادي قانا فإن الانتهاكات الإسرائيلية للمحميات الطبيعية استمرت خلال العام 2014م؛ ففي محافظة بيت لحم يوجد ثلاث مناطق تم الإعلان عنها من قبل إسرائيل بأنها محميات طبيعية؛ إلا أن هذه المناطق تحول في نهاية الأمر إلى أراضي مصادرة، بحيث يتم استغلالها لأغراض استيطانية وعسكرية.

واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية في الاعتداء على المناطق الحرجية في محافظة بيت لحم، والتي تتركز في المناطق الغربية من المحافظة؛ وقد تم قطع آلاف الأشجار في هذه المناطق خلال السنوات الماضية لأغراض استيطانية من قبل إسرائيل، كما هو الحال بالنسبة للمنطقة الحرجية في جبل أبو غنيم؛ حيث تم اقتلاع غالبية الأشجار من أجل إقامة مستوطنة عليها.

استمر الاحتلال الإسرائيلي في العام 2014 بعزل محمية أم الريحان، غرب محافظة جنين، من خلال جدار الفصل؛ وهي محمية تصل مساحتها إلى حوالي ستة آلاف دونم أرض، وتحتوي على تنوع حيوي كبير وهام.

ثالثا: المصادر الطبيعية البحرية

تمنع إسرائيل الفلسطينيين من الاستفادة من المصادر الطبيعية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط كالثروة السمكية والغاز؛ فحقل الغاز الذي تم اكتشافه قبالة سواحل غزة، والذي يقع ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية يتجاوز ثلاثة وثلاثون مليار متر مكعب– لا يستطيع الفلسطينيون الاستفادة منها بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تمنعهم من ذلك.

رابعا: الاعتداء على التراث الطبيعي والثقافي:

عمدت إسرائيل على توسيع المستوطنات المقامة على أراضي كفر الديك ودير بلوط لتضم الخربة الأثرية المسماة "دير سمعان"، ومنع المواطنين من الوصول إليها. وقد قام المستوطنون بسرقة الحجارة الأثرية لتلك المواقع الأثرية؛ بالإضافة إلى تجريف أراضي بلدة بروقين لتوسعة المنطقة الصناعية باتجاه خربة الشمس والقمر الأثرية.

وقد استهدفت إسرائيل التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي الفلسطيني من خلال إقامتها لجدار الفصل العنصري والمستوطنات الإسرائيلية، التي تغذي بنهم عملية التشويه التي تتعرض لها الهوية الفلسطينية؛ فهناك آلاف المواقع والمعالم الأثرية، عزلها الجدار؛ إضافة إلى عشرات المواقع التي دمرها مسار الجدار والاستيطان.

كما يواجه الموروث الثقافي مخاطر كبيرة نتيجة استفحال ظاهرة سرقة الآثار وتدميرها، وهي سرقة مرتبطة بمجموعات إسرائيلية تقوم بسرقة الآثار، ويدفع الاحتلال مبالغ مالية كبيرة للتجار الذين يتجولون في القرى والمناطق الأثرية في مناطق الضفة الغربية ؛ إلا أن أهم الاعتداءات على التراث الطبيعي والثقافي الفلسطيني هو ما تمارسه إسرائيل في مدينة القدس من أشكال التهويد للمعالم الفلسطينية وطمسًا للحضارة والهوية الفلسطينية في المدينة المقدسة وكل الأراضي الفلسطينية.

الخاتمة

يعتبر هذا التقرير الأول من نوعه الذي تقدمه فلسطين في مجال البيئة، للمقرر الخاص لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967؛ ويشكل هو والتقارير المرفقة به وثيقة واحدة متكاملة. وإن كان هذا التقرير يغطي مساحة كبيرة من الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية؛ إلا أن هناك الكثير من النشاطات الإسرائيلية ذات التأثير الكبير على البيئة الفلسطينية لم يغطِها والتي تحتاج إلى عمل توثيقي ممنهج أهمها:

1. ما تتعرض له مدينة القدس من انتهاك بيئي منظم في مجال التراث الثقافي والطبيعي، وتغيير البنية الطبيعية والبيئية في مدينة القدس من خلال إحاطتها بتجمعات استيطانية؛ لطمس الهوية الفلسطينية؛ بالإضافة إلى الإهمال المتعمد للتجمعات السكانية الفلسطينية في مدينة القدس، سواء بخدمات النفايات الصلبة، أو الصرف الصحي؛ أو

التضييق عليهم في مجال التوسيعات العمرانية، والاستفادة من الأراضي التي مازال يملكها أهالي القدس الفلسطينيون.

2. التأثيرات البيئية للنشاطات العسكرية الإسرائيلية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة: فإغلاق الطرق وإقامة الحواجز العسكرية، كله يؤدي إلى آثار بيئية أقلها الزيادة في إنتاج عوادم المركبات، والتأثير على الأراضي الزراعية والمزروعات من خلال سلوك طرق ترابية؛ بالإضافة إلى إقامة المعسكرات الإسرائيلية، والتي تتخذ من المحميات الطبيعية مكانًا تقليديًا لها، وما تنتجه هذه المعسكرات من مياه عادمة ونفايات عسكرية خطرة ذات آثار بيئية خطيرة طويلة الأمد.

3. الاعتداءات على بيئة الأغوار في محافظتي طوباس وأريحا من خلال إجراء المناورات العسكرية الكبرى التي تشترك فيها الطائرات والدبابات مخلفة نفايات خطرة، أقلها المتفجرات والألغام، والتأثير على البيئة الزراعية للمنطقة وتلويثها بالعوادم التي تحدثها الآليات العسكرية الكبيرة؛ بالإضافة إلى الإزعاج البيئي الضخم التي تحدثه هذه المناورات؛ وكلها تؤدي إلى التأثير بشكل حاد على التنوع الحيوي في المنطقة، وهجرتها خاصة من الحيوانات التي تتميز المنطقة بكونها حاضن طبيعي لها؛ عدا عن التأثير على البيئة الطبيعية للسكان المحليين.

4. الآثار البيئية لجدار الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل في أراضي المحافظات الشمالية: تقوم سلطة جودة البيئة بدولة فلسطين بالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الوطنية الفلسطينية لتسجيل أضرار الجدار، بإعداد دراسة شاملة عن الآثار البيئية للجدار، والتي تراكمت طوال السنوات الماضية، والتي سوف تستمر، أو قد تنتج خلال السنوات القادمة.

5. التأثير على السياحة البيئية في فلسطين وحرمان الفلسطينيين من حقهم بالتمتع بالبيئة الطبيعية الفلسطينية من جهة، وحرمانهم من مصدر هام من مصادر الدخل القومي المتمثلة في السياحة البيئة والعلاجية.

6. القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الموظفين الفلسطينيين في إمكانيات الوصول إلى أماكن الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة، ومنعهم من القيام بأعمال الرصد البيئي والرقابة والتفتيش.

وأخيرًا فان هذا التقرير ما هو إلا إطلالة على مجمل الانتهاكات الإسرائيلية في مجال البيئة، ولا يدع مجالًا للشك حول مدى استهداف إسرائيل للبيئة الفلسطينية، واستنزاف المصادر الطبيعية، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه بأن ينعم ببيئة آمنه وصحية، وأن يبني اقتصادًا ومجتمعًا مستدامًا مبنيًا على أسس التنمية المستدامة.

تم التقرير